المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٣٠ يـونيـو ١٩٨٨

شركات توظيف الأموال

ما الذى حـــدث ؟ وكيـــف جـــرى ؟

ما الذى حدث ـ اقتصاديا ـ فى مصر ؟ وكيف جرى ؟

ثم : ما هو المستقبل ؟

بقناعتى فإن هذين السؤالين يتجهان مباشرة إلى ظاهرة اقتصادية حدثت هى شركات توظيف الأموال . وهى ظاهرة حدثت وتفسخت فى غفلة من الزمان والقانون معا . ويحتاج تحليل الظاهرة بموضوعية وحياد من منظور الصالح الاقتصادى القومى ومن منظور الصالح الاقتصادى للمودعين أن نتناولها بالتحليل فى ثلاثة جوانب متكاملة :

- كيف حدثت ولماذا ؟
- جوانبها السلبية ؟
- أين كان القانون أو أين موقعها على القانون ؟

اما كيف حدثت وما هى العوامل التى حركتها والأيدى التى خلقتها فهذا الجانب هو باختصار :

البداية ... تجارة العملة

ان البداية هى تجارة العملة أو بالتحديد تجارة الدولار فى السوق السوداء والتى انتعشت بشكل كبير نتيجة لعمل ملايين المصريين بالدول العربية من ناحية والاحتياج إلى النقد الأجنبى من جانب المستوردين لتمويل عملياتهم الاستيرادية من ناحية اخرى . وهذا الاتجار رغم عدم مشروعيته قام به بعض تجار العملة والذين صدر تجاههم قرار فى المحلس ١٩٨٤ بوقف حساباتهم فى البنوك المصرية . وتأول مراجعة القرار ان الأسماء الخمسة الأولى فيه لأصحاب شركات توظيف الأموال الآن .

البداية إذن هى الاتجار فى السوق السوداء للنقد الأجنبى وإتساع شبكة التعامل فيه نظرا للمزونة التى قدمها هؤلاء بديلا عن البنوك فضلا عن أن المكسب الضخم الذى حققها هذا الاتجار بالنقد الأجنبى خلق جهازا مصرفيا خفيا إلى جانب الجهاز المصرفى الرسمى .

عصام رفعت

والاتجار فى النقد الأجنبى هو الذى قفز بسعر الدولار من ٨٤ قرشا إلى ٢٣٠ قرشا علما بهذا الشد الأخير بالاقتصاد القومى آثارها وضوحا الارتفاع فى الأسعار وتعثر بعض شركات القطاع الخاص وتراكم المديونيات .

الفوائد ... من أين ؟

انتقلت هذه العمليات التى يقوم بها الأفراد الناقل إلى خطوة اخرى وهى تجميع الأموال بالنقد الأجنبى والمحلى والمضاربة بها فى السوق الحالية . ومنح عائد مرتفع للمودعين تحت اسم عائد أو ارباح كان له الأثر فى جذب المزيد من الأموال ومن المودعين لاعتبارهن أوائدا أرباحا هذا العائد هما توزعه البنوك وثانيهما أن هذا العائد مقبول شرعيا .

ولعلنا نتساءل من أين تأتى الشركات بهذا العائد الضخم ؟ فإذا كانت تقوم بتوزيع أرباح كتراوح ما بين ١٨ ـ ٣٤ فى بعض الأحيان فما هو حجم العائد الحقيقى الذى تحصل عليه وتقتسمه مع المودعين

● إن مصدر هذه الأرباح لا يخرج عن واحد أو أكثر من الأمور التالية :

(١) المضاربة على النقد الأجنبى والذهب وبعض السلع فى الخارج وهذا النوع من المضاربة له مخاطره الشديدة حيث يشبه الى حد بعيد المقامرة وهناك شركات دولية وشبكات متخصصة فى هذا النوع من النشاط تقوم بإصطياد « الزبون الجديد » وتحصد وهم المكسب الكبير الذى يحققه فى المرات الأولى يستمر فى عمليات المضاربة إلى أن تحدث الخسائر الكبرى المتتالية التى تأتى على الأخضر واليابس

وشركات توظيف الأموال لعبت فى هذا المجال منفردة ومشتركة مع احد بنوك الاستثمار عام ١٩٨٢ وتعرضت لخسائر فادحة .

(٢) إن أى استثمار صناعى لا يمكن أن يحقق على الفور هذه النسبة العالية من الأرباح ومن هنا نقول ويقيننا إن استثمارات أموال هذه الشركات تمت خارج نطاق الصناعة أو التنمية الحقيقية

(٣) استخدام نظرية الكوارثية فى توزيع الأرباح مؤداها أن الأرباح التى يتم توزيعها إلى المودعين القدامى هى من إيداعات المودعين الجدد وعلى أساس أن صرف الأرباح العالية يشجع ويجذب المزيد من الأموال والمودعين الجدد وأن الأموال الجديدة تستخدم فى تمويل أرباح المشاركين القدامى وهكذا .. وعادة فإن مثل هذه الأمور لا تنكشف إلا بعد سنوات نتيجة لعمليات التصفية متعددة .

ولقد تمت بالفعل هذه الاتجاهات وهو أمر يضيق بالضرر أموال المودعين ولا يحقق لها أية حماية وتنقلنا هذه الحقيقة إلى نقاط أخرى نتحدث عن سلبيات التجربة .

●● وهنا نبدأ بسؤال محدد : الأموال باسم من ؟

فالإيداعات التى تتم لدى هذه الشركات تتم باسماء الأفراد هم أصحاب الشركات ولا توجد أية ضمانات تضمن للمودعين حقوقهم فهم لا يشتركون فى إدارة الشركات ولا هم أعضاء فى مجلس الإدارة وليست لهم جمعيات عمومية تراقب وتفحص نشاط الشركات كما أن الشركات أيضا ليست لها ميزانيات أو نظم محاسبية .

وفضلا عن هذا كله فإن الشركات على هذا النحو تقوم بعمل من اعمال الجهاز المصرفى (البنوك) لا يجوز لها قانونا القيام به وهو تجميع الأموال .

وعندما تضخمت الأموال لدى هذه الشركات وفى نفس الوقت اصبحت جاذبيتها ملحة إلى مزيد من الإيداعات لديها لكى تفعل بها كبر حجم الأموال دون أن تكون لها ممارسات أو نشاط استثمارى حقيقى فى الاقتصاد مصر فإنها قد لجأت إلى وسيلة أخرى لهذه التصفية حتى لا يقال إن هذه الشركات تقوم بتجميع

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأموال من مصر الدولة المحتاجة الى التنمية وإخراجها واستثمارها فى دول نامية .

هذه الشركات لجأت الى وسيلة لتعمل بها على المظهر السريع للاستثمار مهما كلفها الأمر وكان الثمن غاليا . هذه الوسيلة هى شراء مشروعات جاهزة حتى تضع إسمها عليها وكانت هذه المشروعات جميعها إما فاشلة أو متعثرة وقد تم هذا بغير دراسة إقتصادية حقيقية لجدوى هذه المشروعات ومن ثم جرت عليها الفشل والاعباء .

نضيف إلى هذه السلبيات أيضا قلل الحافز على الإستثمار فى بلد يسعى الى مزيد من الاستثمار والتنمية . حيث ادى ارتفاع العائد الذى تصرفه هذه الشركات عن الايداعات لديها الى إنصراف اصحاب الاموال عن الاستثمار مفضلين الحصول على هذا العائد عن الدخول فى استثمارات أو مشروعات وما قد يعتريه من مشكلات . أو تعليق عائد اقل .

كذلك ادى ارتفاع العائد إلى قلل الحافز على العمل لدى الافراد المودعين عند هذه الشركات خاصة اولئك الذين يحصلون على عائد شهرى يتجاوز مرتباتهم الشهرية ومن ثم بدأت تظهر حالة من الاسترخاء لديهم فى العمل وإنتقل الولاء والانتماء لمؤسساتهم بإعتبارها تعطيهم دخلا اكثر مما يحصلون عليه من شركات توظيف الاموال .

ومن مخاطر السلبيات هى نشوء اقتصاديين فى داخل الاقتصاد المصرى . حيث ترتب على هذه الظاهرة وجود إقتصاد يخضع للقواعد والقوانين والواضح وإقتصاد آخر تمثله شركات توظيف الاموال لا يخضع لاية قوانين أو قرارات . ومن شأن هذا حدوث نوع من الاختلال الخطير فى إقتصادنا وهو يماثل ثنائية الاقتصاد المصرى التى كانت موجودة خلال فترة وجود الامتيازات والامتيازات الاجنبية فى مصر قبل عمليات التمصير والتأميم .

وحتى تستطيع هذه الشركات تعليق عائد مرتفع يمكنها من صرف العوائد للمودعين فإنها قد لجأت إلى أسلوب إحتكارى فى السوق الداخلية للتحكم فى أسعار بعض السلع وزيادتها وفرض نظام البيع بالتقسيط والذى تصل فيه نسبة الفوائد إلى حوالى ٤٤ ٪ وتعطى هنا مجرد امثلة الثلاجات . السيارات . سيارات النقل . الذهب . اللحوم .. إلخ وادى هذا الاحتكار الى زيادة اسعار السلع فى السوق بشكل عام .

وكان لابد من تنظيم نشاط هذه الشركات وتقنينه ومن هنا كانت التصريحات المتناقضة التى ظهرت فى الصحف عن مشروع قانون لهذه الشركات واستمرت الفترة طويلة دون مناقشة لمشروع هذا القانون فى القنوات الدستورية والواقع أن التلويح بإصدار هذا القانون كان يقابل من الشركات بعدة تحركات أولها إخراج المزيد من أموال المودعين إلى خارج مصر وثانيها عمليات نفسية من أجل جذب المزيد من الايداعات وثالثها حرب نفسية لتعبئة الجماهير ضد إصدار قانون لتنظيم اعمال هذه الشركات ورابعها إستغراض عضلات هذه الشركات بعملية الاندماج الوهمى الذى جرى بين اثنتين منهما دون مراعاة لأبسط القواعد والاجراءات القانونية والمحاسبية ثم الانفصال بينهما بعد عدة ايام مما يدل على تخبط هذه الشركات .

تنظيم نشاط هذه الشركات وتقنينه كان ضرورة لعدة اسباب هى حماية اموال المودعين وتحقيق فاعلية لاستثمار اموال المصريين داخل مصر لفتح فرص عمل وزيادة الانتاج وايضا لأن هذا النشاط يعد جديدا فى الاقتصاد المصرى فكان لابد ان ينظمه قانون خاص به .

وبغير دخول فى تفاصيل أو تعليق على القانون فإن ثمة ملاحظتين ينبغى الاشارة إليهما . الملاحظة الاولى هى التأخر الشديد فى إستصدار القانون والملاحظة الثانية هى ترك الساحة واسعة امام تلك الشركات بغير دخول الجهاز المصرفى بإنشاء اوعية ادخارية جديدة او ابتكار وسائل لجذب المدخرات .

● ● وعلى اية حال فإن هناك سؤالا يتردد : اين كان القانون او اين مواقع هذه الشركات على خريطة القوانين القائمة ؟

الواقع ان هناك نوعين من شركات توظيف الاموال العاملة فى مصر . النوع الاول هو شركات توظيف انشأ فى شكل شركات مساهمة طبقا لاحكام قانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو لاحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ومعيار التفرقة بينهما يكمن فى الاوراق او الصكوك التى تصدرها الشركة مقابل الاموال التى تجمعها من جمهور المدخرين .

اما الشركات المسماة بتوظيف الاموال فهى خارج نطاق المعنى القانونى السليم الوارد فى القانونين المشار إليهما وعرفت هذه الشركات جماهيريا بهذا الاسم وهى تقوم على اعتبارات شخصية وتأخذ شكل المشروع الفردى فهى شركات لتجميع الاموال وليس لتوظيفها وتقوم العلاقة بين المودع والشركة على اساس شخصى وتعطى الشركة للمودع ورقة ليست من الاوراق المالية المعروفة فى القانون ودون ان يكون المودع شريكا أو مساهما يتمتع بحقوق المساهم المقررة قانونا مثل الرقابة على نشاط الشركة او مراجعة ميزانياتها وحساباتها او مشاركة فى اصول الشركة ومشروعاتها عند تصفيتها ولا يخفى خطورة ذلك على اموال المودعين فضلا عن انها ليس لديها اية إلتزامات قانونية وتخالفية المقابلة لاحتمالات الخسارة كما انها لا تخضع لرقابة اية جهاز من اجهزة الرقابة على الشركات فى مصر .

هذه الشركات إذن كان انها كيان مستقل عن اية قوانين بعيدة عن حماية حقوق المودعين وبعيدا عن اى قانون ومن ثم كان لابد من استصدار قانون مناسب لتنظيم نشاطها .

لقد استغرقنا الحديث عما جرى وكيف عن الحديث عن المستقبل .. مستقبل هذه الشركات ومصير اموال المودعين لديها .□

هذا المقال الثانى وماذا عن المستقبل .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية